في الاجتماع الموسع للجنة الإعلام والتوعية السكانية

زبارة: نجاح الاستراتيجية السكانية مرهون بتفاعل وتعاون كافة الجهات المعنية

متابعة/ أمين عبد الله إبراهيم

أكد الأخ/ مطهر أحمد زبارة- الأمين العام المساعد للمجلس الوطني للسكان- رئيس لجنة الإعلام والتوعية السكانية، على أهمية وضرورة تفعيل المهام والأدوار والتوجهات المناطة بعمل لجنة الإعلام والتوعية السكانية باعتبارها من أهم اللجان الوطنية التي تعمل تحت مظلة الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان وذلك من أجل تعزيز وتحقيق التنسيق والتعاون والتكامل الايجابي والفعال بين كافة الجهات المعنية وذات العلاقة بمجال العمل والتوعية السكانية لضمان التنفيذ الفعلي للإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني التي تضمنت عدة محاور وأهداف وإجراءات نوعية وهادفة ومركزة، تغطي مجمل القضايا والموضوعات والمجالات الأساسية والفرعية المتعلقة بمجال التوعية بمختلف القضايا والإشكاليات والتحديات السكانية الناتجة عن الزيادة السكانية المتسارعة وغير المنظمة التي تشهدها بلادنا، وتصب، أي الإستراتيجية الإعلامية" أولا وأخيراً بأتجاه تحقيق السياسة الوطنية للسكان وتنفيذ أهدافها.

وأشار الأخ/ زبارة في كلمته خلال ترأُسه للاجتماع الموسع للجنة الإعلام والتوعية السكانية الذي عقد الأسبوع الماضي بمقر الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان، إلى أن الضمان الحقيقي لنجاح أعمال هذه اللجنة مرهون بشكل أساسي بمدى تفاعل وتعاون كافة الجهات التنفيذية المعنية وذات العلاقة بمجال التوعية السكانية بتنفيذ أهداف الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني، ومدى التزامها

واهتمامها الجاد بإعداد خططها القطاعية وتسليمها للأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان حتى يتسنى للأخيرة صياغتها ووضعها في إطار خطة تنفيذية وطنية موحدة وشاملة، يمكن من خلالها متابعة وتقويم مستوى أداء مثل تلك الجهات، والتعرف على مدى التزامها وإنجازها للأنشطة والبرامج التوعوية السكانية، وما حققته من نتائج في هذا المجال، بالإضافة إلى معرفة، وتحديد أهم الإشكالات والصعوبات والمعوقات التي تواجهها وتحول دون تنفيذ الأنشطة والبرامج المناطة بها أثناء عملها في الميدان، وبالتالي العمل على إيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لها لما من شأنه تعزيز وتطوير مضامين الرسائل السكانية الموجهة للجمهور، وتوحيد الخطاب الإعلامي السكاني الهادف الذي يخدم توجهات وأهداف إستراتيجية الإعلام السكاني والسياسة السكانية في بلادنا.

من جانبه استعرض الأخ/ مجاهد أحمد الشعب- مدير عام الإعلام والتوعية السكانية بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان- مقرر لجنة الأعلام والتوعية السكانية، المخرجات والنتائج النهائية التي خرجت بها ورشة العمل الخاصة بإعداد خطة عمل تنفيذية للإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني والتي عقدت خلال الفترة من ٢٥-٢٦ مارس الماضي، كما استعرض أيضا محضر الاجتماع السابق للجنة.

وبدوره قام الأخ/ عزيز عبد المجيد الصلوي- المسئول المالي والإداري بالبرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني بوزارة الإعلام، باستعراض تقرير انجاز البرنامج للربع الأول من العام الجاري ٢٠٠٧م في مجال الأنشطة والفعاليات المختلفة المتعلقة بنشر وتعزيز الوعي بالفعاليات السكانية المختلفة عبر مختلف قنوات ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وفي مجال تدريب وتأهيل وتنمية قدرات ومهارات الإعلاميين والمعنيين العاملين في مجال التوعية السكانية.

هذا وبعد نقاش مستفيض من قبل أعضاء اللجنة المشاركين في الاجتماع خرج الاجتماع بالنتائج التالية:-

- تكليف فريق فني للنزول الميداني للقيام بجمع المعلومات والبيانات من الجهات المعنية والمتعلقة بالأنشطة السكانية التوعوية التي سيتم تنفيذها خلال فترة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للإعلام والاتصال السكاني في عام ٢٠١٠م.
- التأكيد على ضرورة التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية وذات العلاقة بمجال التوعية السكانية.
- ضرورة التنسيق مع لجان تنسيق الأنشطة السكانية في المحافظات أثناء قيام الجهات التنفيذية المعنية بتنفيذ أنشطتها وفعالياتها التوعوية السكانية.
- التأكيد على أهمية التنسيق المسبق بين الجهات المعنية بالتوعية السكانية أثناء قيامها بإعداد وإنتاج البرامج والتوجهات التوعوية بقضايا السكان وذلك حتى تكون الرسالة السكانية ذات مضمون جيد وهادفة ومنعاً لازدواجيتها وتكرارها.

حضر الاجتماع الأخ/ حسين عمر باسليم- وكيل وزارة الإعلام المساعد- المدير التنفيذي للبرنامج العام للإعلام والاتصال السكاني- نائب رئيس لجنة الإعلام والتوعية السكانية.

أهمية تحقيق إلزامية التعليم الثانوي

أمين عبد الله

في عالم اليوم الذي نعيشه، وعالم الغد- الذي يتحرك الشباب اليوم سريعاً نحوه- تواجه الإنسانية(إناثاً وذكوراً) تحديات جسام، لعل أخطرها هو ثورة المعلومات وتدفعها السريع، وما يصاحب ذلك من تفجر معرفي، وثورة الاتصالات التي حولت العالم إلى قرية كونية، والتكنولوجيا المتقدمة التي صارت تتحكم في كل عمليات الخدمات والإنتاج وجعلت التنافس العالمي للأقدر امتلاكاً للتكنولوجيا المتقدمة والأكثر جودة، والأكثر إنتاجا.

هذه المتغيرات تفرض مسؤوليات متزايدة على النظام التعليمي في أي دولة خصوصا في مايتعلق بأهمية تلبية الاحتياجات الأساسية للشباب - والذين يشكلون ثلثي إلى ثلاثة أرباع عدد سكان الوطن العربي- لمواجهة تحديات العصر الجديد، تفرض عليه" أي على النظام التعليمي" بادئ ذي بدء- أن يوفر التعليم قبل الجامعي لجميع المواطنين في سن التعليم أي منذ السادسة حتى الثامنة عشرة من العمر، وأن يقدم من خلال هذا التعليم العلوم الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة، ويوفر للمتعلمين مهارات التعلم الذاتي من خلال الاتصال بمصادر المعرفة وشبكات المعلومات، ويعتبر هذا النوع من التعليم بمثابة التعليم الأساسي والإلزامي للجميع.

هذا المبدأ لتطوير التعليم في سياق النهوض بواقع الشباب وتمكينه يعني مد فترة التعليم الأساسي الإلزامي لتضم التعليم الثانوي، ويعني أيضا دمج التعليم الثانوي الفني بالتعليم الثانوي العام، بحيث تهيئ الدراسة في هذه المرحلة الشاب الذي يقف عند هذا الحد من التعليم للدخول إلى مجال العمل. وهذا كله يعني استيعاب جميع الأطفال في التعليم العام حتى الثانوية العامة، مع توفير نوعية متقدمة من هذا التعليم، ويستتبع ذلك أن مرحلة ما بعد التعليم الثانوي ستشتمل على العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة من حيث مدة الدراسة ونوعيتها وبحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل المتغيرة والمتطورة دوماً في ظل فلسفة التعليم والتدريب المستمر مدى الحياة، وفي ظل فلسفة التعلم الذاتي، وفي ظل استخدام تكنولوجيا التعلم المتطورة ومصادر المعرفة المتقدمة وشبكات المعلومات المتنامية.

إن الشباب في حاجة ماسة إلى إتاحة فرص التعليم أمامهم إلى أطول فترة ممكنة من السنوات بعد التعليم الابتدائي والمتوسط، ولم يعد من المقبول للدولة العربية تكوين النشء والشباب في هذا العصر- ليتحمل أعباء المستقبل بتعليم ينتهي بالنسبة لمعظمهم عند المرحلة المتوسطة" الإعدادية" باعتبارها نهاية التعليم الأساسي، وهي الحد الأدنى من التعليم الذي وفرته دول العالم لأبنائها من قبل، في فترة لم يكن فيها التقدم العلمي والتكنولوجيا قد بلغ هذا المدى.

ولقد أصبح من الضروري للبلاد العربية- حتى تتمكن من بناء نفسها وتمكين شبابها في هذه المرحلة الكونية الصعبة والقلقة- أن تحقق إلزامية المرحلة الثانوية وأن تتيح مزيداً من فرص التعليم الجامعي الذي لا يزيد معدل القيد فيه من الفئة العمرية" ١٨-٢٣ سنة" على ١٣٪ كمتوسط في الأقطار العربية، هذا مع العلم بأن متوسط نسبة الحاصلين على التعليم الجامعي من مجموع السكان لا يتجاوز ٦٪.

أثر البحث والإرشاد على الإنتاج الزراعي للسكان

حسن العزي

لأن القاطنين في الريف يشكلون حوالي ٧٥٪ من إجمالي السكان في بلادنا" ولأن" ما يقرب من ٥٠٪ من قوة العمل هم من المزارعين الساكنين في الريف ولأن ٧٠٪ من سكان الريف يعتمدون على نتاج المحاصيل الزراعية كمصدر للدخل، من اجل ذلك فإن رفع الإنتاج الزراعي يعتمد بالأساس على القوة العاملة في الحقل الزراعي في الريف.

وللوصول إلى وفرة في الإنتاج الزراعي" كانت الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي والاستفسارات التي تدور في أذهان السكان تتصل مباشرة بأثر البحوث والإرشاد وانعكاسهما على الإنتاج الزراعي بالريف ليس ذلك فحسب وإنما تصل إلى توضيح عن علاقة تحسن المعيشة بين التجمعات السكانية وأثره على تغيير السلوك والممارسة المتصلة بشئون السكان اجتماعياً وصحياً.. وقد تتوضح بعض الأمور المتعلقة بالترتيبات المعمول بها في الحقيبة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي لقياس اثر الرسائل الاتصالية المباشرة للسكان عبر أجهزة الإرشاد الزراعي.. عن هذه الأمور في البدء كان اللقاء بالأخ/ الدكتور إسماعيل عبد الله محرم - رئيس الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي.

● ماهي مهمة هيئة البحوث والإرشاد الزراعي؟

- مهمتنا الأساسية رفع وتيرة الإنتاج الزراعي، نحن نعمل من أجل تحسين دخل المزارع، من أجل تحسين وضع الأسر الزراعية.. خاصة وهم الغالبية من المحتاجين أو بالأصح ذوي الدخل المحدود" أي المشتغلين في الحقل الزراعي من الفقراء".

● هل ترى أن تحسين ورفع وتيرة الإنتاج الزراعي قد تغير شيئاً في سلوك وممارسة المزارع؟

- أنا اعتقد أن عملنا في هذا الاتجاه قد أفضى إلى سلوكيات ايجابية عند كثير ممن نتعامل معهم ونساعدهم.

● ماهو نوع المساعدة؟

- نحن مهمتنا بالتحديد هي إنتاج معارف.. مهمتنا أننا ننتج تقنيات" حيث نقوم بمساعدة المزارعين بمعارف جديدة" نقول للمزارع" جرب هذه المعارف ستحسن من محصولك الزراعي في الحقل" ونقوم بمساعدة المزارع" مثلاً نقدم له آلة تساعده في الحصاد.. نقدم له صنفاً من المحاصيل لا تحتاج إلى كثير من المياه.

● هل تلاقون صعوبة في القبول؟

- نعم.. نلاقي صعوبات .نحن نشتغل مع مزارعين فقراء، حينما تأتي إلى مزارع وتقول له ازرع هذا الصنف من المحاصيل.. سوف تحصل على ٥ أضعاف ما تحصل عليه من الصنف المعمول به حالياً. " يقول" أنت شاب صغير تريد أن تضيّع عليّ محصول سنة " تريدني، أخاطر بمحصول حقلي؟

● هل من تلاقونه تجدون عنده هذه المفاهيم؟

- لا.. عندنا شريحة عريضة من الزراع نلاقي منهم القبول للمعارف الزراعية والتقنيات التي نقدمها لهم:

● يقال أن للمزارعين معارف موروثة نقلها جيل بعد آخر!!

- هذه المعارف مهمة جداً.. لكنها اندثرت، أصحاب هذه المعارف ماتوا.. وجزء منهم انتقلوا إلى أعمال أخرى غير الزراعة ومنهم من يعمل في المدينة ومنهم من انشغل بعمل آخر أو وصل إلى مرحلة من العمر لا تسعفه بتقديم معلومات أو معارف زراعية".

نحن نقدم المعارف للزراع الشباب.

● هل يواكب المعارف الخاصة بالبحوث الزراعية تقديم إرشادات ورسائل اتصالية تخص التجمعات السكانية في الريف.

- يقول الأخ الدكتور خليل منصور الشرجبي - مدير عام القطاع في الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي:

عندنا قطاع الإرشاد والتدريب في الهيئة يقوم بمهمة تقديم الوسائل الاتصالية للسكان في الحقل الزراعي.

● هل يقوم بعملية التقييم الدائم وقياس اثر هذه الوسائل؟

- نحن في الهيئة استطعنا أن نحصل على معلومات كافية حول فاعلية المضامين في أوساط المزارعين من خلال دراسة وبحث مبدئي، ما توصلنا إليه من نتائج حاولنا أن نعكسها في ألواد المنتجة وتطويرها حتى على مستوى الصباغة."

● هل إسناد مهمة مشروع دمج الثقافة السكانية في القطاع إلى غير الهيئة وقع عن دراسة؟

- نحن في الهيئة ننظر للمشروع على أنه تجربة نوعية تجربة رائدة ننظر إليه أنه أحد الأنشطة التدريبية فيما لو نجح في بعض المحافظات يمكن بلورة الدروس المستفادة حتى يتم التعميم على بعض المحافظات، نحن فوجئنا باتخاذ هذا القرار من وزارة الزراعة بدون حيثيات.

الإنسان غاية التنمية ووسيلتها

شوقي العباسي

تفرض التنمية السكانية نفسها ضمن الأولويات التي ينبغي أن تتصدر اهتمامات البلدان السائرة في طريق التطور والنمو لأن تحقيق النهوض الحضاري والاقتصادي لأي مجتمع بشري لا يمكن دون الارتقاء بمستوى الإنسان وقدراته باعتباره العامل الأساسي المؤثر والمتأثر في هذه العملية التاريخية فهو الذي يوجد مقومات ذلك النهوض وبنفس الوقت يجني ثماره ولن يتأتى ذلك بمجهودات أو مبادرات فردية ولكن بتضافر كافة الجهود والمبادرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية الخلاقة المبنية على الرؤى الثاقبة والتصورات الواضحة والممارسات العملية والمبدعة، فالإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها وتنمية الموارد البشرية كما هو معروف تشكل قاعدة الانطلاق الأساسية للتنمية هذه الموارد يستلزم البحث في عوامل نمو السكان وتطور الخصائص الديمغرافية من ناحية والسعي الى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير فرص العمل وتطور المهارات وتنظيم الأسرة من ناحية أخرى، وضرورة العناية بالمرأة والعمل على دمج جهودها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

إن ما تفرضه المشكلة السكانية وتداعياتها اليوم يعد أحد التحديات التي تواجه مجتمعنا اليمني، فالنمو السكاني المرتفع وغير المتوازن مع النمو الاقتصادي تصاحبه تراكمات وتفاقم للمشاكل والظواهر السكانية المتصلة بتوزيع السكان جغرافياً ومهنياً وتضخم المدن وعشوائية التحضر والهجرة غير المنظمة وكذا الآثار الصحية للخصوبة العالية والحمل المتكرر دون فواصل زمنية بين كل حمل وآخر بالإضافة الى انتشار الأمية خصوصاً بين الإناث وارتفاع معدل البطالة ونسبة الإعالة وغيرها من الظواهر السكانية فكل هذا سيؤدي الى اتساع الفجوة القائمة بين السكان والموارد الاقتصادية المتاحة ما لم تتخذ الإجراءات الضرورية لمواجهتها.

وتأتي الاستراتيجية كإجراء ضروري وخطوة عملية لمواجهة تحديات المستقبل كونها تستهدف التأثير الكمي والكيفي في المتغيرات الهيكلية للسكان بما يلائم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهيته في مجالات متعددة والوصول الى التوازن المحكم بين نمو السكان والموارد البشرية والمادية المتاحة.

برنامج الدعم الأوروبي لقطاع الصحة والسكان

في إطار التعاون والعلاقات الطيبة بين بلادنا والمفوضية الأوروبية,تقدم المفوضية لليمن دعماً لجهود التنمية في عدد من المجالات منها مجال الصحة والسكان الذي يحتل مكاناً أساسيا في عملية التنمية ,باعتبار أن اليمن تمر حالياً بمرحلة ديمغرافية حرجة تتسم بالانخفاض النسبي في معدلات الوفيات تزامناً مع بقاء مستوى الولادات في مستوى مرتفع مما أدى إلى معدل نمو سكاني مرتفع مقارنة بالعديد من دول العالم ,هذه المرحلة تشكل فيها القضية السكانية تحدياً حقيقياً أمام جهود التنمية ,ليس نتيجة للنمو السكاني المرتفع فقط وما ينجم عنه من ضغوط على الموارد والخدمات ,ولكن أيضا لما يحمله استمرار نمط الإنجاب في مستوى مرتفع من آثار سلبية على صحة الأم والطفل حيث يتسم بتعدد وتعاقب ولادات الأم دون فواصل زمنية كافية تمكنها من استعادة صحتها والقيام بالعناية بطفلها ,وكذلك يتسم بحدوث ولادات في مراحل عمرية ذات مخاطر عالية على صحتها وصحة طفلها على حد سواء كالحمل والولادة في الأعمار المبكرة والمتأخرة للأم ,وهذا ما يمثل أحد الأسباب الرئيسية لارتفاع معدل وفيات الأمهات والأطفال في بلادنا مقارنة بالعديد من الدول العربية والإسلامية في ظل ضعف الخدمات الصحية ومنها خدمات الصحة الإنجابية حيث نجد أن معدل وفيات الأمهات في اليمن يصل إلى ٣٦٦ حالة وفاة لكل مائة ألف ولادة حية وهو أكثر من ضعفي معدل وفيات الأمهات في مصر وفي الأردن مثلاً ,والحال كذلك بالنسبة لوفيات الأطفال حيث يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع في اليمن ٧٤ حالة لكل ألف مولود حي مقابل حوالي ٣٢ حالة وفاة لكل ألف مولود حي في تونس وحوالي ٤٠ حالة وفاة في مصر والأردن مثلاً.

من هنا تأتي أهمية مساهمة المفوضية الأوروبية لبلادنا في هذه المرحلة لدعم قطاع الصحة والسكان من خلال مكونات البرنامج الحالي القائم في وزارة الصحة العامة والسكان ,والذي يهدف إلى تحسين وتوسيع خدمات الصحة الأساسية والصحة الإنجابية وبالذات في الريف وبالتركيز على الفئات الفقيرة في محافظتي" تعز- لحج" التي تم اختيارهما من بين ١٥ محافظة على ضوء معايير متفق عليها من وزارة الصحة العامة والسكان, هذا البرنامج الذي سيستمر تنفيذ أنشطته حوالي سنتين من الآن ,تم تصميمه مع المختصين والجهات المعنية في بلادنا مستفيدين من تجارب العمل السابقة ومنسجماً مع توجهات التنمية وأهداف وتدخلات السياسة الوطنية للسكان والسياسة الصحية وتوجهات برنامج إصلاح القطاع الصحي ,فبالنظر إلى أهداف ومكونات هذا البرنامج السبعة نجد أنه قد قدم حزمة متكاملة من التدخلات والأنشطة على المستوى المركزي والوطني وعلى مستوى محافظتي تعز ولحج يمكن تلخيصها في:

مجاهد احمد الشعب*

× دعم الجانب الإداري والمؤسسي وبناء القدرات البشرية والمادية بما يعزز قدرة النظام الصحي في المحافظتين للقيام بدوره في إيصال الخدمات الصحية الأساسية وتحسين نوعيتها وتوسيع تغطيتها بما في ذلك إعادة تأهيل وتجهيز المرافق الصحية غير القادرة على القيام بدورها في تقديم خدماتها إلى الجمهور المستهدف وبالذات في الريف وللفئات الفقيرة.

× تعزيز التوجه نحو اللامركزية للنظام الصحي وتشجيع مساهمة المجتمعات المحلية في المديريات في مجال العمل الصحي بما في ذات منظمات المجتمع المدني المحلية.

× المساهمة في رفع الوعي السكاني والصحي لدى القيادات الرسمية وقيادات المجتمع وفي أوساط الجمهور العام في ريف المحافظتين وبين الفئات الفقيرة للاستفادة من الخدمات الصحية الأساسية وخدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة بما يسهم في تحسين الوضع الصحي وبالذات صحة الأم والطفل أكثر الفئات السكانية تعرضاً لمخاطر المراضة والوفاة.

والواقع أن مكون التوعية الذي تضمنه برنامج دعم قطاع الصحة والسكان وتتولى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان تنفيذ أنشطته بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية ذات العلاقة - قد تم تحديد هدفه كتدخل داعم لتحقيق أهداف البرنامج في تحسين الأوضاع الصحية من خلال رفع الوعي وتحفيز الجمهور للاستفادة من الخدمات المقدمة وهو عنصر هام وفعال فالمشكلة أحيانا كما تبينه تجارب العديد من الدول لا تتمثل في مدى توفير الخدمة فحسب وإنما أيضا في مدى معرفة واتجاهات وقناعات الناس في أهمية الخدمة وفوائدها على حياة الفرد والمجتمع. وقد تم تخصيص هذا الدعم للأمانة العامة أيضا كاستمرار لدعم سابق من قبل المفوضية في هذا المجال استمر عمله حوالي أكثر من ثلاث سنوات" ١٩٩٩-٢٠٠٢م" كانت محصلة هذه التجربة مجموعة من المخرجات الهامة من أهمها: تأسيس آليات لاستمرار وتوسيع آفاق العمل في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني على المستوى الوطني كإعداد الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني, المساهمة في دمج الثقافة السكانية في مناهج التعليم للمعهد العالي للتوجيه والإرشاد والمعهد العالي للعلوم الصحية إعداد وطبع وتوزيع أدلة عمل لموصلي الرسائل السكانية والصحية" الدليل العام ,ودليل الخطباء ,والمرشدين ,ودليل العاملين الصحيين.." توسيع الشركاء في مجال العمل السكاني من خلال دعم العديد من منظمات المجتمع المدني في دمج أنشطة التوعية السكانية ضمن اهتماماتها وخطط عملها، بالإضافة أيضا إلى ما لعبته خطة المشروع في رفع الوعي حول القضية السكانية والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة على المستوى الوطني والمجتمعات المحافظات وزيادة الدعم السياسي والمجتمعي تجاه قضايا السكان وكذلك تقوية دور الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان في مجال التخطيط والتنسيق والمتابعة,نأمل لبرنامج دعم قطاع الصحة والسكان تحقيق أهدافه ولكون الأمانة العامة المساهمة الايجابية في ذلك خاصة وأنه قد جاء ضمن برنامج متكامل يقدم الخدمة المرافقة للتوعية في المواقع المستهدفة.

كما نأمل من أنشطة هذا المكون على المستوى الوطني أن تسهم في تعزيز واستكمال أنشطته بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

*** مدير عام الإعلام السكاني- الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان**